*قضية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني ولاحقيه*

*بحث فى دراسات بلاغيه*

إعداد أ/ شادية بيومي حامد

*قسم اللغة العربية*

*كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*shadia@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في قضية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني ولاحقيه**

**الكلمات المفتاحية : البحث النقدي ، الألفاظ والمعاني ، الكلام**

1. **المقدمة**

 **الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن قضية اللفظ والمعنى عند عبد القاهر الجرجاني ولاحقيه**

1. **عنوان المقال**

**قد تحدثنا عن تطور البحث النقدي والبلاغي، وضربنا نماذج للكتب، وللدراسات التي دارت حولهما، ورأينا كيف كثر الحديث في كل هذه الدراسات عن الألفاظ والمعاني، ونضيف هنا:**

**إن الحديث عنهما باعتبارهما الأساس المعول عليه في الحكم على الكلام بالحسن والمزية، قد ظل يشغل المعنيين بالدرس النقدي والبلاغي حتى عصر ازدهار الدراسات النقدية والبلاغية، ونقول: إنه ظل كذلك حتى عصر الدراسات البلاغية بالذات؛ لأن ذلك كان على يد شيخ البلاغة؛ الإمام عبد القاهر، بن عبد الرحمن الجرجاني، واضع نظرية النظم؛ الذي لزم نزيل بلدته، أبا الحسن محمد بن الحسن الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي.**

**ويُعد عبد القاهر بحقٍّ، إمام النحاة، بعد خاله أبي علي الفارسي, وقد عكف على دروسه وأخذ عنه كل علم، ولعل هذا هو الذي جعله يؤلف في النحو، كتابه: (العوامل المائة)، غير أن شهرته إنما دوَّت في الآفاق بكتاباته البلاغية، ويقولون: إنه ظل ببلدته لا يبرحها حتى توفي سنة 471 للهجرة، وهذا يجعلنا نفرد بحديثه عن نظرية المعاني، أو إن شئت قلت: نظريته في النظم، أو نظرية عبد القاهر في النظم، أو نظرية النظم، لدى الإمام عبد القاهر.**

**فمعلوم ما لعبد القاهر من مكانة كبيرة في تاريخ البلاغة، إذ استطاع أن يضع نظريتين في علمي المعاني، والبيان، وضعًا دقيقًا، أما النظرية الأولى: فخص بعرضها وتفصيلها، كتابه: (دلائل الإعجاز)، وأما النظرية الثانية: فخص بها وبمباحثها، كتابه: (أسرار البلاغة)، وينبغي أن نلاحظ منذ أول الأمر، أن قسمة البلاغة إلى علوم ثلاثة: هي المعاني، والبيان، والبديع؛ لم تكن قد استقرت حتى عصر عبد القاهر، ومن يرجع إلى مطالع كلامه، في: (دلائل الإعجاز)؛ يجده يسمي مباحثه فيه مباحث بيانية؛ إذ يقول: "إنك لا ترى علمًا هو أرسخ أصلًا، وأبسق فرعًا، وأحلى جنًى، وأعذب وردًا، وأكرم نتاجًا، وأنور سراجًا من علم البيان"، وحقًّا أنه عارض فيه للمجاز، والاستعارة، والكناية، والتشبيه، ولكنه إنما جاء بها في ثنايا تفسيره لنظرية النظم، التي أدار عليها الكتاب كله، واستخرج منها شعب علم المعاني، على نحو ما سيتضح لنا الآن.**

**وتقترن بكلمة البيان في الكتاب، كلمتا: الفصاحة، والبلاغة، وكأنها جميعًا ذات دلالة واحدة، ونفس كتابه الثاني، سماه: (أسرار البلاغة)، وهو خالص لمباحث البيان، وللونين من البديع اللفظي: هما الجناس، والسجع، ونراه يقول في فواتحه: "وأما التطبيق، والاستعارة، وسائر أقسام البديع"، وكأنه يُعد الاستعارة -مقتديًا بابن المعتز- من مباحث البديع.**

**وواضح من ذلك، أن عبد القاهر كان يرى: أن علوم البلاغة علم واحد، تتشعب مباحثه، وسمَّى في: (الدلائل)، علم المعاني، باسم: النظم، وهو اصطلاح كان يشيع في بيئة الأشاعرة؛ إذ كانوا يعللون إعجاز القرآن بنظمه، على نحو ما فعل الباقلاني.**

**وحقًّا: إن الجاحظ أول من وضع هذا الاصطلاح -أي: اصطلاح النظم- وعلل به الإعجاز القرآني، ولكن يبدو أن الأشاعرة كانوا يتمسكون به، بينما مضى المعتزلة منذ أبي هاشم الجبائي، يضعون مكانه مصطلح الفصاحة، وقد ردَّها إلى حسن اللفظ وحسن المعنى, بينما مضى عبد الجبار يفسرها تفسيرًا أدق؛ إذ نفى أن يكون مرجع الفصاحة التي يُفسر بها الإعجاز القرآني، والتي يتفاضل فيها البلغاء، إلى اللفظ، أو إلى المعنى، أو إلى الصورة البيانية، وإنما مرجعها عنده إلى الأسلوب، والأداء، والصياغة النحوية للتعبير، وكان ذلك شعاعًا مضيئًا ألهم عبد القاهر تفسيره للنظم.**

**ونرى عبد القاهر، في مواطن كثيرة من: (الدلائل)، يبدئ ويعيد في إبطال أن يكون مردُّ الفصاحة إلى اللفظ أو إلى المعنى -كما زعم الجبائي- وإنما مردُّها إلى النظم، كما قال الباقلاني الأشعري، أو بعبارة أخرى، إلى الأسلوب، وخصائصه، وكيفياته.**

**وهو يستمد ذلك من عبد الجبار، غير أنه يورد من التعريض به في الكتاب، ما يجعل القارئ يظن أن عبد القاهر، هو أول من تنبه إلى تعليل الإعجاز القرآني لتراكيب الكلام وصياغاته، وخصائصه التعبيرية، وكان قد كثر بين الأدباء منذ الجاحظ، الحديث عن الفصاحة، والبلاغة، وهل موضعهما اللفظ أو المعنى، مما جعله يناقش أصحاب هذا الحديث مناقشة حادة، وكأنه في نقاشه ودفاعه يعني طوائف الأدباء والمتكلمين من المعتزلة، الذين يذهبون مذهب الجبائي، في فهم أن الفصاحة تُردُّ إلى اللفظ والمعنى جميعًا.**

**وقد استهلَّ عبد القاهر، كتابه: (الدلائل)، بفصل عقده لتحقيق القول في البلاغة، والفصاحة، والبيان، والبراعة، ذهب فيه إلى أن هذه الأوصاف لا ترجع إلى اللفظ، وإنما ترجع إلى النظم، وكيفيات الصياغة وصورها وخصائصها، ومن ثَمَّ ذهب إلى أن اللفظة المفردة من حيث هي لفظة؛ لا وزن لها في فصاحة، أو في بيان، أو بلاغة، يقول: "وهل تجد أحدًا يقول هذه الكلمة فصيحة، إلَّا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن دلالتها، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها", ويبسط هو الكلام في ذلك منتهيًا إلى قوله: "قد اتضح إذًا اتضاحًا لا يضع للشك مجالًا، أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك بما لا تعلق له بصريح اللفظ".**

**ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر.**

**ويمثل لذلك بأمثلة يثبت بها أن اللفظة ليست لها صفة أدبية ذاتية، بحيث يمكن أن نصفها بوصف الفصاحة والبلاغة, ويمضي طويلًا في تفسير النظم، ثم يعود إلى المسالة معلنًا النكير على من يرد البلاغة والفصاحة إلى المعاني، قائلًا: "اعلم أن الداء الدوي والذي أعيى أمره في هذا الباب، غلط من قدَّم الشعر بمعناه، وأقل الاحتفاظ باللفظ، وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى، إلَّا ما فضل عن المعنى", يقول: "ما في اللفظ لولا المعنى، وهل الكلام إلَّا بمعناه؟ فأنت تراه لا يقدم شعرًا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبًا، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر، فإن مال إلى اللفظ شيئًا، ورأى أن ينحله بعض الفضيلة؛ لم يعرف غير الاستعارة"، انتهى كلامه.**

**ثم يقول: "واعلم أنك لست تنظر في كتاب صُنف في شأن البلاغة، وكلام جاء عن القدماء، إلَّا وجدته يدل على فساد هذا المذهب، ورأيتهم يتشددون في إنكاره، وعيبه، والعيب به، وإذا نظرت في كتاب الجاحظ، وجدته يبلغ في ذلك كل مبلغ، ويتشدد غاية التشدد، وقد انتهى في ذلك -يقصد الجاحظ- إلى أن جعل العلم بالمعاني مشتركًا، وسوى فيه بين الخاصة والعامة".**

**ثم ينقل عنه الإمام عبد القاهر –أي:عن الجاحظ- كلامًا منه قوله: "المعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيل اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك، وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير"، وعبد القاهر بذلك يُنكر أن يكون للمعاني على حدة مزية في البلاغة، كما أنكر ذلك بالقياس إلى الألفاظ من حيث هي ألفاظ في مستهل كتابه، فالمعول إنما هو على النظم والأسلوب والصياغة، كما يدل كلام الجاحظ.**

**ومضى الإمام عبد القاهر، يبرهن على رأيه بأن إعجاز القرآن للعرب عن معارضته، وقعودهم عن محاكاته؛ إنما كان لأوصاف نزل بها، وهي أوصاف لم تكن في ألفاظ من حيث هي ألفاظ منطوقة بأصواتها، وحروفها، وحركاتها، وسكناتها، وإنما من حيث المعاني المتصلة بتراكيبها وأساليبها.**

**ويقول: "إن الصور البيانية تدل في التراكيب والأساليب، فهي جزء في النظم، وليست سر جماله وإعجازه"، وعاد إلى بيان طائفة من أسرار النظم، ثم رجع يرد على أصحاب اللفظ قائلًا: "اعلم أني على طول ما أعدت وأبدأت، وقلت وشرحت في هذا الذي قام في أوهام الناس من حيث اللفظ، لربما ظننت أني لم أصنع شيئًا، وقد صار ذلك الدأب والديدن، واستحكم الداء منه الاستحكام الشديد".**

**يقول: "والذي له صاروا كذلك أنهم حين رأوهم يفردون اللفظ عن المعنى، ويجعلون له حسنًا على حدة، ورأوهم قد قسموا الشعر، فقالوا: إن منه ما حسن لفظه ومعناه، ومنه ما حسن لفظه دون معناه، ومنه ما حسن معناه دون لفظه، ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى، ظنوا أن للَّفظ من حيث هو لفظ حسنًا ومزية، ونبلًا وشرفًا، وأن الأوصاف التي نحلوه إياها هي أوصافه على الصحة، فنسبوا ما كان من الحسن والمزية في صورة المعنى إلى اللفظ، ووصفوه في ذلك بأوصاف هي تُخبر عن أنفسها أنها ليست له، كقولهم: إنه حلى المعنى، وإنه كالوشي عليه" انتهى من كلامه.**

**وفصاحة الألفاظ وبلاغتها، لا ترجع لدى عبد القاهر إلى الألفاظ بشهادة الصفات التي توصف بها، وإنما ترجع إلى صورتها، ومعرضها، الذي تتجلى فيه، وبعبارة أخرى ترجع إلى نظمها، وما يطوى فيه من خصائص.**

**ومعنى ذلك: أن هذه الصفات، ليست صفاتًا للألفاظ في أنفسها، وإنما هي صفات عارضة لها في التأليف والصياغة، بسبب دقائق بلاغية لم تكن لها قبل سياقها الذي أخذته في صور نظمها، ويمضي في التدليل على أن الفصاحة لا ترجع إلى اللفظ في ذاته، ثم يخلص إلى أن الألفاظ المفردة سواء من حيث أصواتها، أو من حيث معانيها لا تدخل في إعجاز القرآن البلاغي، وبالتالي لا تدخل في الفصاحة؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن الألفاظ معجزة بأوضاعها اللغوية، وما يطوى فيها من أصواتها، وزنة حركاتها، وسكناتها، ولو صح ذلك؛ لبطل إعجاز القرآن؛ ولبطل أن هذا الإعجاز شيءٌ تجدد بنزوله بعد أن كان معدومًا، وحدث بعد أن كان مفقودًا.**

**ويتوسع عبد القاهر في بسط هذه الفكرة؛ ليؤكد أن حتى زنة كلمات القرآن ونظام فواصله لا يدخل في الإعجاز، إذ الفواصل في الآيات، كالقوافي في الشعر، ولو أنها كانت موضع التحدي؛ لاستطاعوا معارضة القرآن، بفصول من الكلام لها نفس مقاطعه وفواصله، على نحو ما صنع مُسيلمة الكذاب، وينكر أن تكون الاستعارة أصلًا في الإعجاز؛ لأنها تجري في آيات معدودة، ولا يلبث أن يستدل على بطلان أن تكون الفصاحة، صفةً للَّفظ من حيث هو لفظ؛ استدلالًا منطقيًّا، فيقول: "لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة، تُدرك بالسمع، أو تكون صفة فيه معقولة تُعرف بالقلب، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة؛ لأنها لو كانت كذلك؛ لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحًا، وإذا بطل أن تكون محسوسة؛ وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة؛ فإنا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس، إلَّا دلالته على معناه, وإذا كان كذلك؛ لزم منه العلم بأن وصفنا للفظ بالفصاحة، وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه".**

**ونرى عبد القاهر، يعترف بالمعنى المتداول للفصاحة الذي توصف به المفردات، إذ يقول: "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يُعزى ذلك فيه إلى النظم، والقسم الأول: الكناية، والاستعارة، والتمثيل، الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز، واتساع، وعدول باللفظ عن الظاهر، وهو بذلك يجعل الفصاحة قسمين: قسمًا يلتقي بالنظم وهو الذي ألحَّ في شرحه، وقسمًا يلتقي بحسن اللفظ، ويعني به هنا: ما شابه الصور البيانية، أو ما تعلق بما أسماه في مواضع أخرى، بمعنى: المعنى، مؤتلفًا ومؤتسيًا بكلام الجاحظ، في كلمته الآنفة التي قال فيها: "إن المعاني مطروحة في الطريق"، وسوى فيها بين الخاصة والعامة، قائلًا: "إن العبرة في البلاغة باللفظ، وإن المدار في الشعر على الصياغة والتصوير"، وبذلك أدخل في اللفظ المعتبر فيه المزية، الصور البيانية، وما تُفصح عنه من لطائف التعبير، ودقائقه، وخواصه.**

**ورأى الإمام عبد القاهر، القاضي عبد الجبار، يقول: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد من الضم أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع"، ورآه يشرح ذلك متحدثًا عن التقدم والتأخر والحركات التي تختص بالإعراب، وآمن بأن التفسير الصحيح للإعجاز، ينبغي أن يُطلب في علاقات الكلام النحوية، وكان عالمًا نحويًّا كبيرًا، قد أشربت روحه كل ما كتبه أساتذته؛ محمد بن الحسن الفارسي، وأبو علي الفارسي، وابن جنّي؛ فاضطرمت مباحثهم في نفسه، واضطرمت معها مباحث البلاغيين من قبله.**

**ومن المؤكد أن ما كتبه نحاة العرب منذ سيبويه في خصائص التعبيرات النحوية شيء يفوق الحصر، وأن عبد القاهر أفاد مما كتبوه فائدة كبرى في دراسته التي انتهت به إلى وضع نظريته في المعاني الإضافية، وصور الأداء النحوية للكلام, أو بعبارة أخرى: في النظم والخواص التركيبية للعبارات، وهو يستهل (الدلائل)، بأن النظم: تعليق الكلم بعضه ببعض، وجعل بعضه بسبب من بعض، ذكر هذا في أول كتاب (الدلائل)، والنظم بذلك هو معاني النحو التي يدور عليها تعلق الكلام بعضه ببعض.**

**ويعرض للشعر ومنزلته، وإصغاء الرسول  إليه، واستحسانه إياه، كما يعرض للنحو مكبرًا من أمره، وينوه بعلم الفصاحة، وأنه لابد لكل كلام تستحسنه من جهة معلومة، ومن علة مضبوطة، ويقرر أن الفصاحة والبيان والبلاغة، تُرد جميعًا إلى خصائص في الكلام كَمُنَت وراء ألفاظه ومعانيه. وهي خصائص تعود إلى النظم، وترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني الإضافية في النفس.**

**ويعرض للكناية والمجاز، وللاستعارة؛ ليؤكد أن البلاغة فيها لا تعود إلى مدلولاتها، وإنما تعود إلى إثباتها وطريقة إسنادها.**

**ويفسر عبد القاهر القول في مراده من النظم على هذا النحو، فيقول في كتاب: (دلائل الإعجاز): "اعلم أن ليس النظم إلَّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت؛ فلا تزيغ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها، وذلك أنَّا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق" وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق".**

**وينظر أيضًا في الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج"، و"إن خرجت خرجت"، و"إن تخرج فأنا خارج"، و"أنا خارج إن خرجت"، و"أنا إن خرجت خارج"، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعًا"، و"جاءني يسرع"، و"جاءني وهو يسرع"، أو وهو يسرع، و"جاءني قد أسرع"، و"جاءني وقد أسرع"، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له، ويُنظر في الحروف التي تشترك في معنًى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلًّا من ذلك في خاص معناه، نحو: أن يجيء بـ"ما" في نفي الحال، وبـ"لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ" إن"، فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون، و بـ "إذا"، فيما عُلم بأنه كائن.**

**"وينظر في الجمل التي تُسرد، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل، موضع "الواو" من موضع "الفاء"، وموضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل"، ويتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام له، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضع كلًّا من ذلك في مكانه، ويستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له" انتهى من كلامه.**

**هذه الفقرة من كلام عبد القاهر مع فقرة سبقتها، وذكرنا مطلعها، تُجمل مباحث علم المعاني، فقد ذكر في التي سبقتها الإسناد، والمسند، والمسند إليه، وما يجريان فيه من صور كثيرة؛ فالمسند أو الخبر يكون اسمًا أو فعلًا مضارعًا، ويكون معرفًا أو منكرًا، ويتقدم المسند إليه ويتأخر عنه، وقد يُفصل بينهما بضمير فصل، ولكل ذلك وجه في التعبير.**

**والشرط والجزاء يأتيان على صور كثيرة، ولكل صورة دلالتها الخاصة، والحال تكون اسمًا أو فعلًا مضارعًا، أو جملة اسمية خبرها اسم أو فعل، وقد تكون ماضيًا مسبوقًا بقد وحدها، أو بقد، والواو، ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام، وإذا كانت الأسماء والأفعال خصائص في التعبير، فإن للحروف أيضًا خصائص دقيقة، فإن النفي بـ "ما"، غير النفي بـ "لا"، وموضع استخدام "إن" الشرطية، غير موضع استخدام "إذا"، وبالمثل تختلف مواضع حروف الوصل والعطف، ولا بد معها من معرفة مواضع الفصل والوصل بين العبارات، وبجانب ذلك كله لا بد من معرفة مواضع التعريف والتنكير في الأسماء، مسندة أو مسندًا إليها، وأيضًا لا بد من معرفة مواضع التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، وتندرج في المواضع الأخيرة صور من الإيجاز الذي يقوم على الحذف، والإطناب الذي يقوم على التكرار.**

**وهذه المباحث هي نفس المباحث الذي انتهى إليها علم المعاني عند الزمخشري، والرازي، والسكاكي، ومن خلفوهم, ولا ننسى أن عبد القاهر هو في الأصل نحوي، وقد استغل موهبته وإبداعه النحوي، وإلمامه بدقائق مسائل هذا العلم في سبر وصوغ دلالات النصوص التي عرض لها، وقد مضى عبد القاهر يسوق أمثلة مشيرًا فيها إلى جمال التعبير النحوي، وحسن ما يداخله من صيغة فعلية، أو تقديم وتأخير، أو وضع للفاء، أو ثم، أو فصل للكلام واستئنافه، أو تنكير، أو تعريف، أو مزاوجة بين كلامين في الشرط والجزاء، أو تقسيم، ثم جمع، وربما جاء بالضرب الأخير؛ استطرادًا لأنه يدخل في البديع والحسن المعنوي، ونراه يقف هنا ليتحدث عن الفقرة التي ينضد بعضها على بعض دون تفكير في وصل جملها، وفصلها، وإحكام هذا الوصل والفصل؛ بحيث تكون لها هيئة في الصياغة النحوية، في مثل قول الجاحظ، في مفتتح كتاب: (الحيوان): "جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسبًا، وبين الصدق سببًا، وحبب إليك التثبت، وزين في عينيك الإنصاف، وأذاقك حلاوة التقوى، وأشعر قلبك عز الحق، وأودع صدرك درب اليقين، وطرد عنك ذلَّ اليأس، وعرفك ما في الباطن من الذلة، وما في الجهل من القلة".**

**ومن هذا النمط نفسه، قول بعضهم في وصف خطيب: "ما أفصح لسانه، وأحسن بيانه، وأمضى جنانه، وأبل ريقه، وأسهل طريقه".**

**ويقول عبد القاهر بعد أن أضاف أمثلة أخرى على هذه الشاكلة: "فما كان من هذا وشبهه لم يجد به فضل إذا وجب، إلَّا بمعناه، أو بمتون ألفاظه دون نظمه وتأليفه، فمزيته مقصورة على المزاوجة والسجع وتأليفه، أما نظام صياغته فلا يحوي شيئًا من الدقائق واللطائف المتصلة بالفصل، وبالتعريف والتنكير، وما إلى ذلك.**

**المراجع والمصادر**

1. **القزويني ، زكريا بن محمد القزويني تحقيق: محمد السعدي فرهود ، (الإيضاح في علوم البلاغة) ، طبعة رقم1، سنة النشر: 2001 م**
2. **الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، (دلائل الاعجاز) ، ط5، مكتبة الخانجي، 2004م.**
3. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (دلالات التراكيب دراسة بلاغية) ، القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م**
4. **المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (تاريخ علوم البلاغة و التعريف برجالها) ، القاهرة، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي، ط1، 1950م**
5. **فيود ، د. بسيوني عبد الفتاح فيود ، (علم البيان: دراسة تحليلية لمسائل البيان) ، القاهرة، مؤسسة المختار ، دار المعالم الثقافية، الإحساء ، ط 2، 1998 م**
6. **الخوارزمي ، الشيخ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الملقب بسراج الدين السكاكي، (مفتاح العلوم) ، لبنان، مكتبة المقهى، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ، 1987م**
7. **الشاطئ، عائشة بنت الشاطئ، (التفسير البياني) ، مكتبة المجلس، الطبعة الأولى، 1962م**
8. **فيود، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، (علم البديع: دراسة تاريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع) ،القاهرة، مؤسسة المختار، 2004**
9. **الصعيدي، عبد المتعال الصعيدي، (البغية على الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة) ،مكتبة الآداب، 1999م**
10. **شاهين، كامل السيد شاهين، (اللباب في العروض و القافية) ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون الأميرية، 1978م**
11. **القيرواني، ابن رشيق القيرواني، (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) ،الناشر: دار الكتب العلمية، 2001م**
12. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (التصوير البياني) ،القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م**